● أخبار قصيرة

وضعنا خططاً لمواجهة تأثير الحصار الأميركي

قال وزير النفط: إن قطاع النفط في البلاد واجه بعض المشكلات منذ بدء الحصار البحري الأميركي على الموانئ الإيرانية؛ لكن وزارة النفط اتخذت إجراءات مضادة، من دون أن يحدد طبيعة هذه الإجراءات. وأضاف محسن باك نجاد، أمس الإثنين، في تعليقات للتلفزيون الإيراني الرسمي: خلال ٤٠ يوماً من الحرب، لم ينخفض إنتاجنا وكانت عملية التصدير مواتية. وتابع: بطبيعة الحال، واجهنا تحديات في الأيام التي أعقبت الحصار؛ لكن جرى اتخاذ إجراءات ولا تزال هذه العملية مستمرة.. العدو غارق في الأوهام.

رصد مستمر للأسعار والسلع الأساسية في السوق

أشار وزير الجهاد الزراعي إلى المسار المنتظم والمتكامل لإنتاج وتوزيع السلع في البلاد، وقال: إن مخزون وأسعار السلع الأساسية في السوق يتم رصدهما ومتابعتهما بدقة واستمرار. وأكد غلامرضا نوري قزلجه، أمس الإثنين، في اجتماع لمتابعة عملية تأمين وتوفير السلع الأساسية، على تعزيز مسار التوفير والتأمين والرقابة على السلع الأساسية في القطاع الزراعي، مضيفًا: إن الدعم المتزامن للمنتجين والمستهلكين للمنتجات الزراعية هو أهم رسالة لوزارة الجهاد الزراعي. وأوضح: على المديرين في الأقسام المركزية ورؤساء منظمات الجهاد الزراعي، رصد المخزون السلعي والأسعار في السوق بدقة واستمرار وتقديم التقارير، ليتم، عند الحاجة، التنسيق اللازم للسيطرة على السوق وإدارته على المستوين الوطني والمحلي. وقال نوري قزلجه، مؤكدًا أن الصدمات الناجمة عن الحرب والعقوبات لم تؤثر على الأمن الغذائي: إن تخزين السلع الأساسية تم منذ أشهر مضت، والأمن الغذائي للبلاد مستقر، ولا يوجد أي سبب للقلق بشأن إنتاج وتوفير وتوزيع السلع الزراعية.

تيسير الصرف وحماية الاحتياطي أولويات البنك المركزي

أوضح محافظ البنك المركزي، في معرض شرحه لسياسات البنك المركزي النقدية، أنه في مجال الترتيبات النقدية، وضع البنك المركزي في مقدمة برنامجه: تيسير ومتابعة دخول العملة إلى البلاد، والحفاظ على الاحتياطي الصافي من العملة، والتخصيص المستهدف للموارد النقدية، مع إعطاء الأولوية للسلع الاستهلاكية الأساسية للأسر والمواد الأولية للإنتاج.
وأشار عبدالناصر همتي إلى القيود التجارية ومعاملات الصرف الناجمة عن الحرب، قائلًا: على الرغم من أن هذه القيود أضافت ضغطًا مضاعفًا على السوق، إلا أن البنك المركزي، من خلال الاستباق بالإجراءات، حافظ على مسارات معاملات الصرف، وقام بالتنسيق مع الحكومة بتقييد الاستخدامات النقدية بهدف الحفاظ على الاحتياطي وضمان استمرار توفير العملة للواردات الأساسية التي تحتاجها الأسر والإنتاج. وأضاف: يلتزم البنك المركزي، في هذه الظروف الحساسة، بالاعتماد على مناهج عملية، وبمساندة الحكومة، بالحفاظ على الاستقرار النسبي للاقتصاد، وتقديم دعم مستهدف للإنتاج الوطني ومعيشة الشعب.

نموذجاً جديداً للمرونة الإقتصادية والترابط الجيوسياسي

الممر السككي بين إيران والصين.. ثغرة في جدار الحصار البحري الأمريكي

لجأ ترامب إلى الحصار البحري، لكن هذه المرة، تمتلك طهران وبكين أداة جديدة لتحييد هذا التهديد

ممر الشرق – الغرب الذي يربط إيران بالصين عبر آسيا الوسطى أحد أكثر طرق النقل الترانزيتي نشاطًا في المنطقة

في حين تسعى واشنطن إلى استهداف صادرات النفط الإيرانية وإمدادات السلع الأساسية عبر تشديد الحصار البحري، غيّر ممر سكك الحديد بين الصين وإيران معادلة القوة، وسيُحدث «ثغرة في جدار الحصار».

وبعد فشل العدوان العسكري الذي شنّه الرئيس الأمريكي على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لجأ ترامب إلى الحصار البحري؛ لكن هذه المرة، تمتلك طهران وبكين أداة جديدة لتحييد هذا التهديد: ممرات برية وسكك حديد قادرة على كسر سلسلة الحصار البحري.

وأقرّ براندون فيكرت، محلل الأمن القومي الأمريكي، بأن الحصار البحري الأمريكي لإيران محكوم عليه بالفشل. وبحسب قوله، تستطيع إيران بسهولة إرسال نفطها إلى زبونها الرئيسي، الصين، عبر خطوط سكك الحديد المُعاد بناؤها والطرق البرية، مؤكداً أنه في مثل هذا السيناريو، ستواصل الصين تعاونها لمساعدة إيران على مقاومة الضغوط الغربية.

بديل استراتيجي في خضم الحرب

أثبتت التجارب الأخيرة من حرب غرب آسيا (الحرب المفروضة الثالثة على إيران) وحصار مضيق هرمز مزايا خط سكك الحديد بين الصين وأوروبا. فبينما واجه النقل البحري اضطرابات خطيرة بسبب ارتفاع أسعار الوقود والنقل الجوي، أظهرت قطارات الشحن بين الصين وأوروبا دوامها ونجاحها، حيث ارتفع عدد القطارات في خضم الأزمة بنسبة ٣١/٧٪. وقد أصبح هذا الخط بديلاً موثوقاً واقتصادياً للممرات التقليدية، إذ يمر عبر مناطق أكثر أماناً وأقل تأثراً بتقلبات الطاقة.

بوابة إيران البرية إلى الصين مفتوحة عبر باكستان

إلى جانب طرق آسيا الوسطى، تبلورت مبادرة جديدة على الحدود الشرقية لإيران. فالمنطقة الحرة في «ريمدان» على الحدود الإيرانية - الباكستانية جاهزة لاستضافة الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني CPEC. وسيربط هذا المشروع، الذي تبلغ تكلفته ٦٠ مليار دولار، وهو جزء من مبادرة الحزام والطريق BRI، ميناءي غوادر وكراتشي بغرب الصين.
مع تدشين هذا الطريق، بات بإمكان إيران تصدير سلعها الأساسية وطاقتها إلى الصين وتلبية احتياجاتها الضرورية دون الحاجة إلى المرور عبر مضيق هرمز، وفي مأمن من الدوريات البحرية الأمريكية. وأعلن رئيس منطقة ريمدان الحرة، شكري بلوش، عن وصول شحنات الأرز وصادرات القير عبر هذا الطريق، مما يدل على بدء تشغيل هذا الممر الجديد.

إنطلاق الإقتصاد السككي الإيراني

تشير الإحصاءات الرسمية إلى نمو ملحوظ في حركة النقل بالسكك الحديد بين البلدين. فقد تجاوز عدد قطارات العبور الصينية إلى إيران ٦٠ قطاراً في العام الماضي. ووفقًا لبلومبيرغ، فقد ارتفع هذا العدد من قطار واحد أسبوعيًا إلى ما بين قطارين وثلاثة قطارات أسبوعيًا بعد الحصار البحري على إيران. وأصبح ممر الشرق - الغرب، الذي يربط إيران بالصين عبر آسيا الوسطى، أحد أكثر طرق النقل الترانزيتي نشاطًا في المنطقة.
ويرى الخبراء أن مجرد إدارة عبور البضائع على هذا الطريق «مع التركيز على طريق الصين-أوروبا» قد يدرّ على إيران دخلاً سنوياً قدره مليار دولار. ومع اشتداد الحصار البحري الأمريكي، فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبالاعتماد على الممرات البرية والمشاركة في مشاريع سكك الحديد الصينية الضخمة، لا تقوم فقط باختراق جدار العقوبات، بل تُظهر أيضاً نموذجاً جديداً للمرونة الاقتصادية والترابط الجيوسياسي.

طهران والعلاقات التجارية بعد الحرب في الهيكل العالمي؛

دور الدبلوماسية الاقتصادية الإيرانية في تعزيز العلاقات الدولية

الوفاق/ صرح معاون منظمة تنمية التجارة الإيرانية، بأن الدول بعد هذه الحرب ستولي اهتماماً أكبر بالروابط وسلاسل التجارة والاقتصاد العالمية، وكذلك بالكوريدورات الدولية، ومن المتوقع أن يكتسب تجارة إيران وزناً أكبر في تصميم هيكل الروابط العالمية.
وقال محمد صادق قنادزاده: الجزء الأكبر من هذه الحرب هو حرب اقتصادية. وأضاف: الأهداف الرئيسية لهذه الحرب كانت اقتصادية، وتهدف إلى تدمير التماسك الوطني، ولم تنجح في ذلك. الآن لم تعد مجالات الاقتصاد والإنتاج والتجارة مواضيع اقتصادية بحتة، بل أصبحت مواضيع سياسية وأمنية واجتماعية. وأوضح: أنه لا يزال التركيز على الإقتصاد، خاصة مع الحصار البحري والضغط على الدول الأخرى لمنع علاقاتها التجارية مع إيران.
وأشار قنادزاده، في جميع أنحاء العالم، تشكل كثير من كتلات القوة حول الإتفاقيات الإقتصادية، التي تبدو اقتصادية؛ لكنها في الحقيقة تربط مصالح سياسية وأمنية لتظل متماسكة في أوقات التوتر. وفي حربنا الحالية شهدنا أنه في الدول التي تعرّض أمنها الإقتصادي للخطر، حتى وإن لم يكن لدينا علاقات سياسية معها، فإن المصالح الإقتصادية منعت حدوث بعض الأحداث.
وأكد قنادزاده: هذا يظهر أنه بعد هذه الحرب، يجب أن نعطي الدبلوماسية الإقتصادية مع الدول الأخرى أهمية أكبر، وأن ننظر إليها برؤية أوسع تشمل أيضاً الاتفاقيات السياسية والاجتماعية. وأضاف: في العالم اليوم، لم تعد الدول قادرة على تلبية جميع احتياجاتها أو إنتاجها بالكامل، بل وُجدت التجارة لتأمين سلاسل القيمة العالمية، بحيث يتم تغطية الاحتياجات الإجمالية للبلد جزئياً من الإنتاج المحلي وجزئياً من التجارة. وتابع: اتجهت إيران بسبب الهيكل والقيود والعقوبات إلى أقصى درجات التوطين الداخلي في جميع المجالات.
وأوضح: العديد من الدول التي تبدو صناعية لديها نسبة منخفضة من الإنتاج المحلي، وتعتمد أساساً على الاستعانة بمصادر خارجية، وتلبي احتياجاتها من التجارة لضبط اقتصادها. لهذا السبب، قد تكون التجارة الديناميكية أهم من الإنتاج، وإذا تعطل الميزان التجاري أو سير التجارة، فقد يكون لذلك أثر بالغ على هذه الدول، وخاصة دول الخليج الفارسي، وقد يقود بعض الدول إلى حافة الانهيار.
وأشار قنادزاده إلى أن التجارة أصبحت من الاستراتيجيات الأساسية للعديد من الدول، لدرجة أنهم مجبرون على منح امتيازات سياسية أو أمنية للحفاظ على تجارتهم مع الدول الأخرى، وقال: وراء كثير من القرارات السياسية تكمن التجارة، مثل تأثير سوق النفط على القرارات السياسية في الحرب الأخيرة، الذي كان له دور كبير.

وختم قنادزاده حديثه قائلاً: مجال التجارة له تأثير كبير في علاقات الدول، وخلص العالم بعد هذه الحرب إلى ضرورة الاعتراف بدوره بجدية. وستولي الدول بعد الآن اهتماماً أكبر بالروابط وسلاسل التجارة والاقتصاد العالمية والممرات التجارية، وأتوقع أنه بعد هذه الحرب، ستكتسب التجارة وزناً أكبر بالتأكيد في تصميم الهيكل العالمي.

المدن الزراعية الإيرانية ترسم خريطة طريق ثلاثية:

تثبيت العمالة، استدامة الإنتاج واختراق الأسواق الخارجية

أعلن المدير التنفيذي لشركة المدن الزراعية، مشيرًا إلى دور المدن الزراعية في الأمن الغذائي والإزدهار الإقتصادي للبلاد، أن ثلاثة محاور هي: «الحفاظ على فرص العمل»، «استدامة الإنتاج» و«تطوير الصادرات»، ستُتَّبع كأولويات رئيسية لهذه الشركة خلال عام ٢٠٢٦. وأشار بيمان إسكندري، في إشارة منه إلى شعار عام ٢٠٢٦ وتأكيدات قائد الثورة الإسلامية العليا بشأن الحفاظ على فرص العمل القائمة ودعم الإنتاج والإستثمار وتعزيز الإقتصاد الوطني، إلى أن المدن الزراعية تلعب دورًا مهمًا في الأمن الغذائي، والإزدهار الإقتصادي، وخلق فرص العمل المستدامة في مختلف مناطق البلاد.
وأضاف: تم تنفيذ خطط واسعة النطاق لدعم المستثمرين والعاملين في القطاع الزراعي والوحدات الإنتاجية المقيمة في المدن، وذلك بهدف تثبيت فرص العمل الحالية، وإتاحة المجال لزيادة الإنتاجية ونموها.
وأوضح إسكندري: إن تطوير البنى التحتية، واستكمال سلسلة الإنتاج، واستخدام التقنيات الحديثة، وتيسير عمليات الاستثمار، هي اليوم من بين الإجراءات التي يمكن أن تسهم في استدامة الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الإيرانية في الأسواق الداخلية والخارجية. وشدد إسكندري على ضرورة تطوير صادرات المنتجات الزراعية، متابعًا: إن أحد الأهداف المهمة للشركة في عام ٢٠٢٦ هو تعزيز القدرة التصديرية للمدن الزراعية، وحضور أكثر فاعلية في الأسواق الإقليمية والدولية، وفي هذا المسار، يتم دعم المنتجين الموجهين للتصدير بجدية.

الصادرات الإيرانية إلى إفريقيا آخذة في النمو

أعلن معاون تطوير الأعمال الدولية في منظمة تنمية التجارة، أن إيران تتبادل التجارة حالياً مع ٣٩ دولة في القارة الأفريقية، مشيراً إلى ارتفاع قيمة كل طن من السلع الإيرانية المصدَّرة إلى هذه القارة بنسبة ٢٥٪.
وقدّم أمير روشن بخش تفاصيل حول مسار التجارة بين إيران وأفريقيا، قائلاً: إن عمليات التصدير والاستيراد مع ٣٩ دولة أفريقية جارية حاليا. وأضاف: أن قيمة كل طن من السلع المصدَّرة إلى أفريقيا كانت تبلغ ٤٤٢ دولاراً؛ لكنها ارتفعت بنسبة ٢٥٪ لتصل إلى ٥٥٤ دولاراً، ما يعني زيادة في قيمة الصادرات الإيرانية إلى هذه القارة.
وفي المقابل، أشار روشن بخش إلى انخفاض قيمة السلع المستوردة من أفريقيا بنسبة ١١ في المئة، موضحاً: أن ذلك يدل على أن إيران تستورد سلعاً ذات قيمة مضافة أقل، بينما تصدّر سلعاً ذات قيمة مضافة أعلى.
كما أوضح معاون المنظمة، أنه إذا جرى تقسيم القارة الأفريقية جغرافياً، فإن النشاط التجاري الإيراني في شمال أفريقيا ما زال محدوداً نسبياً، رغم وجود قدرات وإمكانات جيدة للتبادل التجاري مع دول هذه المنطقة. ولفت إلى أن العلاقات التجارية مع دول غرب أفريقيا أفضل نسبياً، حيث يوجد مركز تجاري نشط وتسعى إيران إلى زيادة حركة التنقل والتواصل بين التجار.
وأكد روشن بخش أهمية تطوير الفرص الاقتصادية الناشئة في أفريقيا، مشيراً إلى أن التجارة مع دول شرق أفريقيا، مثل تنزانيا، كانت قائمة منذ سنوات وما زالت مستمرة حتى الآن.